المناطقية.. ممنوعة من دخول المؤتمر الشعبي العام

مفاسد القراءة بعيون الخذلان المبين!

■ كنا وما نزال معنيين بقضية واحدة اسمها «القضية اليمنية».. وضمنها تؤخذ جميع القضايا وسائر التفاصيل.. بحقها وبقدرها، إنما لا باعتبارها مستقلة بذاتها أو معزولة عن محيطها الوطني الأكبر، بل باعتبارها جزءاً من قضية أم وكبرى هي في الأخير «القضية اليمنية»..

▫ الذين أرهقتهم مجاراة الحرية المتاحة وحجم الوضوح والشفافية في طرح القضايا وبسط الآراء للنقاش، سوف يتعبون أنفسهم في التأويل خارج النص وخارج السياق تماماً، ولا يخلو الأمر من محاولات «مهنية» متهمة بدس السم في العسل، تقرأ بعيون ما قبل الحرية وتفكر بعقليات شمولية مجبولة على تعميم «التآمر»!

▫كتب/ أمين الوائلي

■ البعض من الزملاء والكُتّاب والصحافيين حاول تجيير النقاشات والحوارات التي دارت على صفحات «الميثاق» خلال الأعداد السابقة وأراد تحويلها الى مصائد وكمائن.

وأكثر، أو أسوأ من ذلك، محاولات بائسة لاستعداء قيادات ومقامات مؤتمرية، وفي الدولة ضد المحررين وهيئة تحرير «الميثاق» عبر اختلاق تفسيرات بوليسية جداً تنمّ عن أصحابها وتتطوع بالبلاغات الكاذبة على سبيل «الاحتساب» مثلاً!!

■ والمرء يتعجب لهذه الكيدية البعيدة عن أجواء المهنية والخائضة في مهنة الوشاية والدس، والنميمة، والغيبة، والبهتان المبين.

ذلك أن الحرية المتاحة أمام إعلام وصحافة المؤتمر الشعبي العام أحرجت وتزعج آخرين في الجهة المقابلة دأبوا على ممارسة نوع معين من الحرية غير جدير بالتقدير والتوقير، كونه يسير في اتجاه واحد.. ويستهدف خصماً سياسياً بعينه.. ولا يبرأ هذا النوع من غايات الابتزاز والتحامل والتنفيس عن الغيظ!

■ ولأن الأمر كذلك، ولأنهم لم يجربوا مرة الاستفادة من الحرية في نقد الذات ومحاكمتها بنزاهة وشفافية، كما هو الشأن مثلاً في مواد ونقاشات الأعداد الأخيرة من «الميثاق»، فقد أعجزتهم المقارنة ووضعتهم أمام تحدٍ شاق مع أنفسهم لاجتراح حالة مماثلة في إعلامهم الحزبي، بدلاً من التمجيد والتقديس والانصياع القهري لأمراء وشيوخ الأحزاب المبعدين من النقد والمناقشة الموضوعية.. وبدلاً من كيل الاتهامات والشتائم والنقد المحموم ضد الآخر.. بكرة وعشيا!

■ عقلية التآمر لا تستطيع إلا أن تلحق كل شيء بالمؤامرة، وهي حاولت تكريس مفاهيم من هذه الشاكلة وتحليل أو تأويل المادة الصحافية والسياسية على أنها خطط استخباراتية أو برامج تآمرية إتحفتنا بها جريدة الاخوان «الأهالي»، والتي كشفت للقرّاء ولنا عن مواهب وخبرات تراكمية لا آخر لها في الدس والوشاية وصياغة التقارير الشخصية والقراءات البوليسية عن سابق إصرار وتعمّد.

متعافون

■ فات، ويفوت «الأهالي» وكَتَبَة التقارير - المهنية بمعنى وظيفي آخر!- أن القيادات المؤتمرية التي بذلت الجريدة وسعها وجهدها في استعدائها علينا وإيغار صدورها ضد هيئة وأسرة «الميثاق»، هي نفسها القيادات التي رعت تجربة المؤتمر الاعلامية وأظهرت باستمرار التشجيع والدعم المعنوي اللازم لتطوير الخطاب الاعلامي والرسالة الصحافية لصحف المؤتمر ومواقعه..

ومن ذلك، الانخراط الجدي في النقد الذاتي وإتاحة الفرصة والمجال لقيادات وكوادر وأعضاء المؤتمر لعرض آرائهم وبسطها للنقاش بهدف التقييم والتقويم وتحديد مكامن القصور وخدمة عمل تنظيمي وسياسي وإعلامي، أكثر مرونة وفاعلية في الأداء والممارسة اليومية.

■ الذين رعوا وشجعوا هذا التوجه والانفتاح الكبير على مجال واسع من الحرية الاعلامية والمهنية.. هم قيادات المؤتمر الشعبي العام الذين سعت «الأهالي»، خلال أعدادها الأخيرة إلى إيغار صدورهم وإثارة نقمتهم علينا .. عبر اللعب المفضوح بالورقة المناطقية والجهوية والشطرية.. متناسية في ذات الوقت أن المؤتمر وقياداته متعافون تماماً من هذه الأمراض والقراءات القروية الصغيرة والمشاريع الجهوية التفتيتية القزمة..

سقف الحرية في «الميثاق» يُحسب للمؤتمر وقياداته.. ولا توجد «لجنة فقهية» للرقابة على إعلام المؤتمر

لأنه المؤتمر..

■ لو أن المؤتمر الشعبي العام وقياداته - وهي في الوقت نفسه قيادات الدولة والحكومة - يمكن أن تنطلي عليهم قراءات وأراجيف مهزوزة كهذه، لما بقي المؤتمر يوماً في السلطة أو صاحب الأغلبية، والمعني بثقة وتفويض الجماهير اليمنية، أمام أحزاب كبيرة الأسماء.. كثيرة العدد.. ولكنها قليلة الكفاءة والثقة!

■ ثمة لدى المؤتمر وقياداته حكمة ودهاء وفطنة أبعد مما قد يتصور أصدقاؤنا وزملاؤنا المدهشون، فضلاً عن أن القراءات البوليسية والتقارير التفتيتية لا تجد لها سوقاً أو صدى في أروقة الأمانة العامة للمؤتمر أو لجنته العامة.

■ ودعونا نَقُلْ بصراحة: إن القيادات في هذا التنظيم تثق بإعلامها وإعلاميها، والمؤتمر يكاد يكون هو الحزب والتنظيم السياسي الوحيد في الساحة الذي يمكّن إعلامه وصحافييه من حرية لا حدود لها.. وصدقاً إذا قيل إنها «حرية سقفها السماء».. وإذا شاب العمل قصور فمرده الصحافي الوسيلة المعنية لا غير، وليس الحزب أو قياداته.

■ وبعد هذه السنوات من العمل والخدمة في إعلام هذا التنظيم الوطني الرائد، لديّ يقين كامل أنه لا يوجد حزب سياسي يستطيع مجاراة المؤتمر وقياداته في تقبُّل النقد وتشجيع الحرية المهنية العاقلة والموضوعية البعيدة عن أساليب الردح والتحامل والكيد والابتزاز من زاوية مهنية بحتة.. وحتى من زاوية السياسة.. فإن المؤتمر هو الحزب الوحيد الذي نشأ على الحوار والحرية وتعدد الآراء وتنوّع الخبرات والقناعات النوعية أو المهنية الخاصة.

ويكفي أننا نعمل دون إملاءات أو ضغوط زائدة عن شروط المهنية ومراعاة موقع وموقف المؤتمر كحزب وسطي ووطني وقومي.. وكحزب حاكم.. وما عدا ذلك لا شروط ولا إملاءات ولا توجد لجان فقهية تراقب عملنا كما هو الحال لدى الآخرين.. مثلاً؟!

وقصارى القول:

■ المؤتمر وُجد .. وبقي.. ويستمر حزباً يمنياً وحدوياً.. لا جهوياً ولا مناطقياً.

وأيّة محاولات للعب من خارجه بهذه الأوراق محكوم عليها بالفشل والخذلان المبين.

والدس - المهني أو عديم المهنية- على القيادات المؤتمرية بالاعتماد على الفرز الجهوي والمناطقي والشطري، أو محاولات اختلاق شروخ أو عناوين هامشية للتسرب منها و«الزنقلة» الأيديولوجية «المعمّمة» لإثارة غبار أو ما شابه، قد تصلح وتنجح في أي مكان آخر.. إلا المؤتمر فهو محصّن بالطبع والتطبُّع معاً، ضد الدس والمكيدة.. ومحصّن جداً ضد «ضربات الشمس»!

ومن توكل على «واحد أحد» كفاه شر «حاسد إذا حسد».■

إلى بائعي الوهم في سوق «العراك»..

ما تقولون عنه منجزات حققتموها.. لم تكن أكثر من رسائل لتكريس الفكر الإلحادي

■ حين نحمّل قيادات الاشتراكي لما كان يسمى بالشطر الجنوبي قبل الوحدة في مايو ١٩٩٠م مسؤولية ما آلت اليه أحوال المواطن اليوم في المحافظات الجنوبية والشرقية.. ليس من باب الهروب من المسؤولية.. ولكن لتأكيد الحقائق بغية الوصول الى حلول جذرية للمشكلة ونسعى الى تشخيص الحالة كي نصل الى علاج مناسب مبني على دراية بعمق وأبعاد المشكلة.. هذه المشكلات لاشك كانت قيادة الاشتراكي تدركها.

ولكنها تعامت عنها مع بزوغ فجر مايو ١٩٩٠م كي تكون خط رجعة إذا رأت أن ما ستأتي به الوحدة لم يأتِ كما تريد هي وكما تخطط وخططت له.

أي أنها أرادت أن تكون تلك المشكلات قنابل موقوتة يمكن استخدامها عند الحاجة الى العودة عن وحدة ٢٢مايو ١٩٩٠م.

صالح علي الحنشي

إن كل ما يمكن ان تقدمه تلك القيادات اليوم هو الاعتراف بكل أخطائها وتعتذر للشعب عن كل تلك الاخطاء..

وتقر أن تجربتها في الحكم كانت مجموعة من الأخطار.. لكي نتمكن من فك شفرة المشكلة القائمة اليوم.. لذلك يجب أن نفتح ملفات تلك المرحلة ونقلب في صفحاتها بهدف تصحيح كل الأخطاء.

إن تمادي تلك القيادات في الدجل بعدم اعترافها بخطيئتها.. إنما ترتكب أبشع مما ارتكبته من جرائم طوال فترة حكمها لتلك المحافظات.

إننا نهدر طاقاتنا فيما لا ينفع ولن ينفع.. حين نرجوا من التعامل مع تلك العناصر المأزومة بالتي هي أحسن، ان ينتج انفراجاً للأزمة وان ذلك هو الحل الأمثل..

ومخطئون أيضاً حين نظن أن الحل لتلك الأزمة موجود في معطف زمرة ما يسمى بالحراك..

وحين أطالب بوسائل أخرى للتعامل مع تلك الزمرة الشاذة غير أسلوب التسامح.. ليس لدوافع قمعية وعدوانية في داخلي.. ولكن لأنني على دراية كافية بالتركيبة النفسية لتلك العناصر، فهي لا تفهم غير وسائل الردع والحزم.. لأنها لا تعرف ولا تفهم غير ذلك.. هكذا نشأت وهكذا اعتادت.. ان اسلوب التسامح لغة لا تفهمها.. ولا مكان لها في قاموسها.. لذا علينا التعامل معها باللغة التي تفهمها..

■ ماذا يجري في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية؟ ما القضية.. هكذا يسأل الكثير من الناس فلا يجدون تفسيراً منطقاً لما يحدث؟!

نحاول هنا الاجتهاد والإجابة على هذا التساؤل.. لعلنا نقترب من تشخيص للحالة القائمة.. على طريق البحث عن حلول ومعالجات صائبة.. هناك معاناة في مختلف محافظات الوطن.. ومن الطبيعي أن يحصل مثل ذلك في بلد لديه مشكلات اقتصادية كما هو الحال في البلدان النامية.

لكن ما الذي جعل المعاناة في المحافظات الجنوبية والشرقية جراء المشكلة الاقتصادية تأخذ طابعاً مختلفاً ورد فعل مختلف عما في باقي المحافظات الشمالية والغربية؟

من يبحث في جذور المعاناة التي يعانيها مواطنو المحافظات الجنوبية والشرقية سيجد أن أسبابها ترجع إلى ما قبل ١٩٩٠م.. المواطن في هذه المحافظات وطوال سنوات النظام الشمولي لما كان يسمى بالشطر الجنوبي من الوطن والتي استمرت لما يقرب من ثلاثين عاماً.. كرس هذا النظام ثقافة شاذة تتنافى مع فطرة الانسان، هي ما تسمى بالفكر الشيوعي وما يترتب على ذلك في مختلف جوانب الحياة.

ثقافة استهدفت فصل الانسان عن جذوره وعن أخلاق عقيدته وتقاليد مجتمعه العربي..

حين كان النظام الشمولي يلتزم ببناء الوحدات السكنية وتوزيعها على المواطنين ليس لأن ذلك النظام - كما تروج قياداته ومناصروها- يرى أن ذلك واجباً على الدولة أن تقوم به تنفيذاً لأدبيات الفكر الذي تحكم به البلد وعلى طريق الوصول الى مرحلة مجتمع الوفرة، ولكن كان النظام الشيوعي الشمولي يقوم ببناء الوحدات السكنية وتوزيعها على السكان لأهداف تأتي في مهمة هذا النظام في نزع هوية مجتمع هذه المحافظات التي يحكمها بهدف فصلها عن جذورها وثوابتها الاخلاقية، فحين كان يتم بناء هذه المساكن كان يتم تخطيط المسكن بطريقة تحتم على الساكن فيها أن يؤمن بالاختلاط فغرف المسكن مكشوفة على بعضها، لا حاجز يمنع ظهور النساء أمام الرجال وبحكم عادات مجتمعنا بألا يمكن ألاّ يزورك جار أو صديق أو بلديات.. لذلك لا يستطيع الساكن التحكم في غرف السكن بان تكون هناك مساحة معزولة تتحرك فيها نساء المنزل بعيداً عن نظر الضيف - غريب أو قريب-.. فهم يدركون أنه بالتعود وبمرور الزمن سيتم الاستسلام للظروف التي يمليها تخطيط المسكن، ويصبح الاختلاط معتاداً وطبيعياً داخل مساكن المواطنين على طريق تحقيقه وترسيخ فكرة الاختلاط مجتمعياً.

كان ذلك مثلاً فقط لخطورة الثقافة التي كرسها ذلك النظام وطرق تكريسها، وكذا للتأكيد أن كل التي يقول عنها أولئك المأزومون انها كانت ميزات استطاعوا ان يوفروها للمواطن أثناء حكمهم.. لم يكن كذلك، بل إنها وسائل لتنفيذ الفكر الشاذ الدخيل على مجتمعنا وأخلاقياته وانتزاعه من جذوره الدينية والاخلاقية وكانت الدولة الاشتراكية الكبرى الداعمة لذلك النظام تقدم له الدعم السخي لتحقيق الهدف نفسه..

إن المعاناة الاقتصادية لمواطني هذه المحافظات جاءت جراء سياسة التأميم ومنع مزاولة المهن الخاصة والأعمال الحرة والأعمال التجارية، هذه السياسة انتجت مجتمعاً اتكالياً جردته من كل رسائل الاعتماد على القدرات والملكات الفردية.. وفقد الاستعداد النفسي والذهني لمزاولة اي عمل حر.. إضافة الى اعتماده على معاش شهري يفي بالضروريات الحياتية.. ولا يستطيع الادخار مطلقاً.

جاءت الوحدة في مايو ١٩٩٠م ومواطنو المحافظات الجنوبية والشرقية لا يملكون غير ذلك المبلغ المحدود كمعاش في كشف الراتب.. وهو معاش مفصل تفصيلاً دقيقاً على ما يكفيه وعائلته لثلاثين يوماً.. لا يستطيع مواجهة التزامات يوم أو يومين بعد انقضاء الثلاثين يوماً.. ليس لديه مهنة أو حرفة ولا دراية بإدارة أبسط مشروع تجاري حتى وإن كان كشكاً لبيع السجائر.. وغير مستعد أيضاً لذلك مادياً.

هنا وجد المواطن نفسه بعد عام ١٩٩٠م في وضع لم يكن مستعداً له لا مادياً ولا حتى كقدرات أو مهنياً.. لم تكن الوحدة السبب في هذا الوضع الغريب عليه.. كان المسؤول عن السياسات الخاطئة التي اتبعها النظام الشمولي طوال حكمه لما كان يسمى بالشطر الجنوبي.

كان ذلك النظام يقوم بتوفير وظائف لكل من يبلغ سن العمل لكي يُصرف له معاش شهري.. كانت فرص العمل التي يوفرها ليست لسد حاجة سوق العمل من العمالة.. ولكن لسياسة غبية كان يتبعها.. وهي أن يقوم بإنشاء مزارع حكومية أو مؤسسات أو مصانع بهدف فتح فرص للتوظيف.. ليس بالضرورة أن تكون تلك المصانع أو المزارع ذات جدوى ومردود اقتصادي لأن الهدف من إنشائها ليس العودة بمردود اقتصادي.

فمثلاً كانت في أبين مزارع حكومية كثيرة يعمل بها مئات الموظفين، لكن تلك المزارع لم يكن انتاجها يكفي تغطية نصف تكلفة ما يدفع للموظفين في هذه المزرعة كمعاشات.. كانت قيمة الإنتاج الشهري في أحسن الأحوال للمزرعة لا تساوي نصف قيمة الراتب الشهري للموظفين فيها.. فكانت تغطي العجز من موازنة الحكومة وهكذا الحال لباقي المؤسسات والمصانع.. ناهيك عن تكلفة الآليات والوقود وباقي اللوازم الأخرى.

وبحسبة بسيطة إذا أضيفت قيمة التكلفة للآليات والوقود والى معاشات الموظفين.. نجد أن صرف معاشات للموظفين من دون إنشاء مزرعة أو مصنع ومن غير أن يقوموا بأي عمل يكون أقل كلفة على الدولة.

أي أن بإمكانهم حينها صرف معاشات للمواطنين وتوصيلها الى منازلهم.. دون الحاجة لإنشاء المزارع او المصانع ولكان ذلك «أخرج» لدولتهم.

ومن هنا نكتشف أن الهدف من كل تلك المتاهة هو شل قدرات المواطن الذهنية وقتل الاستعدادات النفسية لديهم للاعتماد على القدرات الفردية واكتساب حرف ومهن يعتمد عليها كأفراد.

وهنا أيضاً نجد أن فكرة خلق فرص عمل بهذا الشكل تأتي خدمة للفكر الإلحادي، فعملية الاعتماد على الأعمال الحرة تُعمق الايمان لدى الانسان باعتماد أصحاب هذه المهن على التوكل على الله.. وهذا يعزز الروح الايمانية لديهم.

ولكن نجد أن الطريقة المتبعة أثناء حكم النظام الشمولي للمحافظات الجنوبية والشرقية في التوظيف قد خلقت لدى أبناء هذه المحافظات مشاعر الخوف من الجوع والضياع إذا لم يحصل على وظيفة حكومية.. ولا يشعر بالأمان مع أي عمل آخر.. لدرجة أنك والى اليوم إذا خيرت أحدهم من طالبي العمل من مواطني هذه المحافظات بين وظيفة حكومية المعاش الشهري منها لا يزيد عن عشرين ألف ريال ووظيفة في أية شركة من شركات القطاع الخاص بمعاش شهري مائة ألف ريال دون تردد سيختار الوظيفة الحكومية.

وإذا كانت المشاريع الاستثمارية هي من كانت تستطيع أن تحل مشكلة البطالة في هذه المحافظات.. نجد أن إفرازات السياسات الخاطئة للنظام الشيوعي الشمولي الذي حكم هذه المحافظات قبل الوحدة تقف عائقاً أمام هذا الحل لأسباب عدة:

أولاً: لأنها خلقت مجتمعاً مواطنيه لا يملك أي منهم أي حرفة أو مهنة وهو ما يتطلبه العمل في القطاع الخاص.

ثانياً: إن التعبئة والفكر الذي كرس ضد الرأسمالية حينها أنتج موقفاً لدى مواطني هذه المحافظات من القطاع الخاص أشبه بالعداء.. لأنهم يرون في القطاع الخاص هو الرأسمالية التي صوروها لهم بأبشع الصور.

هذا الموقف من القطاع الخاص هو السبب الذي يدفع مواطني هذه المحافظات الى عرقلة حركة الاستثمار تحت أكثر من سبب وأكثر من مبرر.

إن المشكلة القائمة في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية اليوم اقتصادية.. والعامل الذي يقف خلفها عامل اقتصادي بحت وليس كما يحاول بعض الانتهازيين والمرتزقة ان يلبسوه عباءة السياسة وتأويلات أخرى بحسب أهوائهم، فقضية المواطن في هذه المحافظات غير قضية تلك العناصر السيئة الذكر التي ترفع تلك الشعارات السيئة.. وحلها بالتأكيد سيكون غير الحل الذي تراه وتطرحه تلك العناصر الشاذة.. وهي بذلك تصبح غير معنية بالمواطن.. تلك عناصر فقدت مصالح شخصية وفقدت سلطة وهي تبحث عن حل عنها وتحلم وتسعى لاستعادتها .. بينما المواطن يبحث عن حل لمشكلته الاقتصادية لا أكثر.. وهو يدرك أن أولئك ليسوا الحل وإن ما يطرحونه ويرفعونه من شعارات ليس الحل لمشكلاته، وإلا لكان خرج خلفهم وناصرهم في مهرجاناتهم، وما يقرب من ٨٠٪ ممن يخرجون معهم أثناء تجمعاتهم هم أشخاص دفعهم اليأس والتذمر وعدم الالتفات لمشكلاتهم، ولدينا ثلاثة نماذج حية تؤكد ما ذهبت اليه هنا.. نماذج صادفتها مصادفة أشبه بالعينة العشوائية التي يتم الأخذ بها عند إجراء أية عملية استفتاء أو استبيان لمعرفة حقيقة أية مشكلة.

أول هذه النماذج.. شاب في العشرينيات من العمر أنهى الدراسة الجامعية متزوج وله طفل.. مضت أربع سنوات على تخرجه ولم يعثر على وظيفة، بعد زواجه أصبح يشعر بالعجز لأنه غير قادر على توفير أبسط المتطلبات لعائلته الصغيرة.

وجدته بعد أن وصل من منطقته الريفية .. عرفت منه أنه كان ينوي الذهاب الى إحدى المناطق التي تقوم فيها تلك العصابات المأزومة بالاعتداءات المسلحة على النقاط العسكرية ومؤسسات الدولة.. وأنه ذاهب لمشاركتهم فيما يقومون به..

قلت له: هل تعرف أنك ممكن أن تموت؟.. ألم تسأل نفسك هل ان الموت في سبيل أعمال خارجة على القانون يستحق أن تضحي بنفسك.؟!

فإذا كان لديك الاستعداد للموت الى هذه الدرجة لماذا لم تفكر بالموت في سبيل هدف نبيل وقضية تستحق الموت من أجلها.. كان ذلك الحديث على سبيل الدردشة..

قال لي: مثل ماذا؟..

قلت له مثلاً الدفاع عن الوحدة..

قال: نحن لا نريد أن نموت ولكن أحياناً ظروف الانسان هي التي تدفعه لمثل تلك الخيارات لأنه لا يجد أمامه غيرها.

واستدرك قائلاً:

لم أجد من يوجهني للتضحية في سبيل الدفاع عن الوحدة.. لكنني وجدت من يحرضني للموت في سبيل التشطير..

وأوضح لي انه إذا ما عثر على عمل يستطيع أن يوفر من خلاله أبسط ضروريات الحياة لعائلته فإنه مستعد أن يكون في مقدمة صفوف المدافعين عن الوحدة..

وهذا يكشف أسباب الزج بالشباب الى مهلكة أعمال العنف.. التي يسوقونهم اليها مرتزقة ما يسمى بالحراك.. ويكشف هذا الشاب أننا تركناهم عرضة للتعبئة الخاطئة للعمل الدعائي لتلك القوى الحاقدة على الوطن ووحدته.

نموذج ثاني:

عرفته في فتنة حرب ١٩٩٤م كان عمره لا يتجاوز الخامسة والعشرين سنة حينها.. قاتل ضد قوى الردة والانفصال بسلاحه الشخصي وكان يومها يتمنى الشهادة في سبيل الدفاع عن الوحدة.

قبل ما يقرب من شهر وجدته وقد تغير الحال لديه أصبح من أشد المناصرين لما يسمى بالحراك.

وفي نقاش لم يطل أكثر من ثلث ساعة عرفت أسباب الانقلاب الذي حصل له..

كان ذلك الشاب ابناً لأحد ضحايا النظام الشمولي قبل الوحدة فيما كان يسمى بالشطر الجنوبي.

قُتل والده في العام ١٩٧٣م حين كان يحاول الهرب الى الشطر الشمالي نافذاً بجلده من أعمال التصفيات الجسدية.. وعلى مقربة من الحدود قتلته المليشيات المسلحة واثنين من أشقائه.. والد الشاب كان جندياً في القوات المسلحة حينها.. وقتل وهو مازال جندياً في الجيش.

وحرمت عائلته طوال فترة الحكم الشمولي من صرف معاشه بعد عام ١٩٩٠م استخرج توجيهاً بصرف معاش والده، ولكنه لم يحصل على هذا المعاش وإلى اليوم.

قال: لا أريد أن يعيدوا لي والدي ولا أطالب بدفع راتبه منذ العام ١٩٧٣م عند اغتياله.. أنا فقط أريد صرف راتبه.

هذا الشاب لديه من الأبناء تسعة إضافة الى زوجته ووالدته..

سعى للحصول على من يعينه على استعادة معاش والده اكثر من أربعة عشر عاماً ولم يجد من يعينه لاستعادة صرف معاش والده.. لكي يعيل به أبناءه.. فلم يجد من ينصفه .. ماذا تنتظر منه؟

ومع هذا أبدأ استعداده للتخلي عن الحراك.. وأصحاب الحراك.. بل انه أكد شعوره بعدم الرضى حين يكون بين ما يسمى بالحراك .. لأنه يرى بينهم بقايا وشركاء من قتلوا أباه.

نموذج ثالث:

أحد الأصدقاء بينما كان خارجاً من مدينة زنجبار بسيارته الخاصة عائداً الى قريته في إحدى مديريات المحافظة الريفية استوقفه شاب في الثلاثين من عمره.. وطلب منه السماح له بأن يقله معه فوجهتهما واحدة وأخبره أنه لا يملك أجرة السيارة.. فكان له ما أراد من صديقي هذا..

في طريقهما دار بينهما حديث وتعارف.. عرف صديقي هذا أن الشاب كان قد أتى الى مدينة زنجبار لحضور مهرجان دعت له قيادات ما يسمى بالحراك في زنجبار، وبعد نقاش بينهما اكتشفت ان ما دفع به للخروج مع أصحاب هذه الدعوات.. المعاناة وظروف الحياة المعيشية..

تعاطف معه صديقي لظروفه المعيشية التي شكاها له.. فطلب منه ان يعود له بعد يومين الى زنجبار ليبحث له عن عمل.. أتاه الموعد .. استطاع ان يلحقه بأحدى شركات المقاولات عاملاً عضلياً.. هذا العمل الشاق غيّر تفكير هذا الشاب وأعاد له توازنه، فأصبح من أشد المناوئين لما يسمى بالحراك.

ويمكن استخلاص بعض النقاط التي نرى أن مواطني هذه المحافظات يفتقدونها التي تعد السبب الرئيسي للمشكلات القائمة اليوم فيها:

أولى هذه الخطوات التي كان يجب اتخاذها بعد مايو ١٩٩٠م مباشرة هي: تأهيل مواطني هذه المحافظات للإندماج في النظام الاقتصادي الجديد الذي لم يكن فيه للدول التدخل الذي كان سائداً قبل الوحدة.. منها أنها لم تعد ملزمة بتوفير فرص العمل لكل من بلغ سن العمل.

- تأهيل المواطنين عن طريق برامج توعوية باكتساب المهن والحرف والأعمال الحرة وفتح المجال واسعاً للتدريب وتقديم القروض الميسرة لإقامة المشاريع الصغيرة.

وهذا ما يجب التفكير فيه اليوم ولو أنه كان يجب أن تقدم على هذه الخطوة قبل ثماني عشرة سنة.

في الجانب الصحي: توجيه كل ما كان يرصد في الموازنات الاستثمارية لهذه المحافظات في الجانب الصحي.. في تأهيل المستشفيات الرئيسية وتجهيزها بالأجهزة الحديثة واستمرار مدها بالأدوية من صندوق الدعم الدوائي بدلاً من صرف تلك الإمكانات في بناء وحدات صحية مهملة.. بطول البلاد وعرضها.. وفرض أنظمة رقابية صارمة على أداء هذه المستشفيات.

في جانب التعليم.. بدلاً من اتباع خطة وزارة التربية التي تتجه في الاتساع باتجاه بناء المدارس.. كون هذا الاتجاه لا يتناسب مع التركيبة السكانية لهذه المحافظات كان يفترض أن يبقى النظام السائد أي نظام السكن الداخلي الحكومي.. وخطوط الترحيل لطلاب المدارس الابتدائية في الأرياف.

أي كان بإمكاننا إعطاء الأولوية في الموازنات المعدة للتربية والتعليم في هذه المحافظات لتمويل وبناء الأقسام الداخلية وتموينها وكذا إبقاء خطوط الترحيل.. وتقنين مسألة التوسع في بناء المدارس.

الطبيعة الجغرافية لهذه المحافظات في معظمها مساحات واسعة واعداد سكانية قليلة متباعدة .. لذلك أفرز التوجه الذي اتبعته وزارة التربية باتباع طريقة التوسع في بناء المدارس جيلاً جديداً من الأميين في بعض المناطق..ممن هم في سن العاشرة والثانية عشرة، لأن الطفل الذي يبلغ سن السابعة في مناطق وقرى كثيرة لا يستطيع الذهاب الى أقرب مدرسة لقريته التي قد تبعد من خمسة الى ستة كيلو مترات وربما أكثر في بعض الأحيان.. لهذا تفوته فرصة الالتحاق بالمدرسة.. فبينما كانت خطوط الترحيل تقوم بالمهمة يستطيع الطفل الوصول الى المدرسة التي تبعد حتى الى أكثر من عشرة أو خمسة عشر كيلو متر.

وربما قد يكون مهماً جداً لكي نعوض ما فات من وقت أن يتم إيلاء شؤون هذه المحافظات في كل مفاصل السلطة المحلية من يتقون الله.. ومن يعون الدور الذي يقع عليهم ومستوعبون تفاصيل المشكلات التي تعانيها هذه المحافظات ومن هم حريصون على استقرار الوطن ووحدته.. بغض النظر عن المناطق التي ينتمون اليها.. من شرق البلاد أو غربها أو شمالها او جنوبها..■

شباب يعترفون :

وجدنا من يحرضنا للخروج لأعمال العنف.. ولم نجد من يوجهنا للدفاع عن الوحدة!!